ناقش مشروع قانون يعيد هيكلة وآليات عمل المعهد العالي للقضاء

مجلس النواب يستعرض بيان الاتحاد البرلماني العربي بشأن أحداث الخرطوم

صنعاء/سبأ:

استعرض مجلس النواب في جلسته امس البيان الصادر عن الإتحاد البرلماني العربي بشأن ما تعرضت له العاصمة السودانية الخرطوم من محاولة للسيطرة عليها من قبل متمردي دارفور المعروفين باسم (حركة العدل والمساواة) ، حيث أشار البيان إلى أن القوات المسلحة السودانية تصدت لهذه المحاولات وقضت عليها.

ورأى الاتحاد البرلماني العربي في بيانه أن هذه الحركة محاولة لتقويض الاستقرار في السودان الشقيق وتهديد اتفاقات السلام التي وقعتها الحكومة الشرعية مع مختلف الفرقاء في دارفور.

ودان الإتحاد البرلماني العربي في بيانه محاولة التمرد هذه ، مؤكداً تضامنه مع السودان الشقيق ووحدته أرضاً وشعباً ، وكذا دعمه لحكومة السودان الشرعية ، داعيا جميع الدول العربية شعوباً وبرلمانات وحكومات وجميع أحرار العالم إلى الوقوف بجانب السودان والتنديد بأية محاولة لزعزعة استقراره .

من جهة أخرى بدأ مجلس النواب امس مناقشة مشروع قانون بشأن المعهد العالي للقضاء بناءً على تقرير لجنة العدل والأوقاف ، وفي سياق تلك المناقشات لمشروع القانون والملاحظات المطروحة عليه من قبل نواب الشعب جرى تعريف المعهد العالي للقضاء بأنه مؤسسة علمية قضائية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة ويتبع مالياً وإدارياً وزير العدل.

وأوضح المشروع ان المعهد يخضع في تنفيذ السياسة العامة لإشراف مجلس القضاء الأعلى، وتكون للمعهد موازنة خاصة تدرج ضمن موازنة السلطة القضائية، ويهدف إلى إعداد وتأهيل وتدريب الملتحقين بالمعهد تأهيلاً قضائياً علمياً وعملياً والتأهيل المستمر لأعضاء السلطة القضائية أثناء الخدمة وتأهيل وتدريب أعوان القضاء والإسهام في نشر الثقافة وتعميق الفهم الشرعي والقانوني وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية النظرية والميدانية الهادفة إلى تطوير القضاء .

كما بين مشروع القانون أن الهيكل التنظيمي للمعهد يتكون من مجلس المعهد والمجلس العلمي للمعهد وعميد المعهد ونائب عميد المعهد وأقسام المعهد.

ويكون للمعهد مجلس يشكل من :

-وزير العدل رئيساً

-النائب العام نائباً للرئيس

-رئيس هيئة التفتيش القضائي عضواً

-عميد المعهد عضواً ومقرراً

- قاضيين من المحكمة العليا يصدر قرار بتسميتهما من مجلس القضاء الأعلى بناءً على ترشيح من رئيس المحكمة العليا ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط عضوين .

-أحد أعضاء النيابة العامة لا تقل درجته عن محام عام يصدر قرار بتسميته من مجلس القضاء الأعلى بناءً على ترشيح من النائب العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط عضواً

- عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء عضواً

-أحد أعضاء هيئة التدريس بالمعهد يصدر قرار بتسميته من مجلس القضاء الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط بناءً على ترشيح عميد المعهد عضواً .

وحدد مشروع القانون اختصاصات مجلس المعهد برسم السياسات العامة للمعهد بما يحقق أهدافه وعرضها على مجلس القضاء الأعلى للموافقة عليها وإقرار المناهج الدراسية وخطط التأهيل والتدريب السنوية .

وكذلك مناقشة المقترحات المتعلقة بها المرفوعة إليه من المجلس العلمي وعرضها على مجلس القضاء الأعلى للموافقة عليها ووضع السياسة العامة للقبول في ضوء احتياج السلطة القضائية بما في ذلك المقابلة الشخصية للمتقدمين وتحديد الناجحين وعرض ذلك على مجلس القضاء للموافقة عليها وإقرار اللوائح الداخلية الخاصة بشئون المعهد والمتعلقة بنظام القبول والدراسة النظرية والعملية والبحوث والسلوك والمواظبة والامتحانات المرفوعة إليه من المجلس العلمي واقتراح إنشاء أقسام دراسية علمية جديدة بالمعهد ورفعها إلى مجلس القضاء الأعلى للموافقة عليها وإعداد مشروع الموازنة السنوية للمعهد تمهيداً لإدراجها ضمن مشروع موازنة السلطة القضائية وعرضها على مجلس القضاء الأعلى لإقرارها وأية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو القوانين النافذة.

واضاف المشروع: على أن يعقد مجلس المعهد اجتماعات دورية مرة كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه ويجوز انعقاده بصورة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناءً على طلب من رئيسه أو ثلث أعضائه ويكون اجتماع المجلس قانونياً بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب فيتم تحديد موعد آخر يبلغ به كل الأعضاء ويكون الاجتماع صحيحاً بمن حضر وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس وللمجلس أن يستدعي لحضور جلساته من يرى الاستعانة برأيه من المختصين على أن لا يكون له صوت معدود في اتخاذ القرارات ولرئيس مجلس القضاء الأعلى حق دعوة مجلس المعهد للانعقاد برئاسته كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

على أن يكون للمعهد مجلس علمي يشكل من :

- عميد المعهد رئيساً
- نائب عميد المعهد عضواً
- رؤساء الأقسام بالمعهد أعضاء
- ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس يختارهم مجلس المعهد سنوياً بناءً على ترشيح العميد اعضاء .

ويختار المجلس العلمي في أول جلسة له مقرراً من بين أعضائه.

وحدد مشروع القانون والملاحظات المطروحة عليه أثناء النقاش من جانب الإخوة نواب الشعب أن يختص المجلس العلمي للمعهد بمناقشة المقترحات المتعلقة بتطوير أداء المعهد وأنشطته ورفعها للمجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وإقرار البرامج والخطط التنفيذية للدراسة النظرية والعملية والامتحانات والبحوث والدورات التدريبية وتقييم المناهج الدراسية بصفة دورية ووضع المقترحات ورفعها للمجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها والموافقة على التعاقد مع محاضرين متفرغين وغير متفرغين للتدريس في المعهد من اليمنيين وغير اليمنيين ورفع ذلك إلى وزير العدل .

وإعداد الدراسات المتعلقة باستحداث أقسام جديدة في المعهد ورفعها إلى المجلس وإقرار النتائج العامة النهائية للامتحانات والبحوث والسلوك والمواظبة ورفعها للمجلس لاعتمادها وإقرار النتائج العامة للدورات التدريبية ومعادلة الشهادات الممنوحة من المعاهد والمراكز القضائية المماثلة وعرضها على المجلس لإقرارها وأية مهام أو اختصاصات أخرى تدخل في نطاق اختصاصه وفقا لهذا القانون والقوانين واللوائح النافذة.

حضر هذه الجلسة الدكتور غازي شايف الأغبري ، وزير العدل ، وسيواصل المجلس مناقشة مشروع هذا القانون في جلسة قادمة.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته امس باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة اللّه تعالى .

الشورى يناقش تقريرا عن المياه الجوفية وطرق الحفاظ عليها

صنعاء/سبأ:

عقد مجلس الشورى امس الاثنين أولى جلسات اجتماعه العاشر من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2008 والمكرس لمناقشة موضوع الحفاظ على المياه الجوفية والمنشآت المائية وذلك برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس.

واستهل المجلس اجتماعه بقراءة الفاتحة على روح الفقيد المناضل اللواء عبد اللّه عبد السلام صبره عضو مجلس الشورى الذي وافاه الأجل يوم الجمعة الماضي.

بعد ذلك قدمت لجنة الزراعة والموارد المائية والأسماك تقريرها حول موضوع الحفاظ على المياه الجوفية والمنشآت المائية والذي يحتوي على ثلاثة أقسام يتناول القسم الاول منها الوضع المائي في اليمن ويستعرض الثاني الوضع الراهن للمنشآت المائية والمياه الجوفية في أمانة العاصمة والمحافظات ، فيما يشتمل القسم الثالث على الاستنتاجات والتوصيات.

وفي تناوله للوضع المائي في اليمن استعرض التقرير التشريعات والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة واستغلال الموارد المائية، وتضمن جملة من المؤشرات المتعلقة بمعدلات سقوط الأمطار في مختلف مناطق البلاد، والتي تتراوح بين 50 - 800 ملم، وكميات المياه المتجددة السطحية والجوفية والتي تصل إلى 1000 مليون متر مكعب و1500مليون متر مكعب على التوالي، وكذا استخدامات المياه ، والتي تؤكد أن الزراعة تستأثر بنسبة 91 بالمائة من الموارد المائية المتاحة، فيما تصل نسبة المياه المستخدمة للشرب إلى 7 بالمائة و2 بالمائة للاستخدامات الصناعية.

واشار التقرير إلى الفجوة المائية في البلاد والتي تقدر بنحو 900 مليون متر مكعب سنوياً يتم الحصول عليها عن طريق الاستنزاف ، في ظل مؤشرات تؤكد أن الاستنزاف أدى إلى هبوط مياه الأحواض الجوفية إلى 8 أمتار، وتضمن التقرير بيانات تفصيلية حول المنشآت المائية والأحواض المائية والحفر العشوائي والتطبيقات الحديثة في الري ، والتي استقصتها اللجنة المختصة خلال زياراتها لمحافظات الجمهورية ومن البيانات التي وفرتها الجهات الحكومية المعنية ، حيث خلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات التي لاحظ من خلالها افتقاد بعض المنشآت المائية إلى قنوات تصريف خاصة بها ، وتفاقم مشكلة مخلفات السيول في السدود وغياب برامج للصيانة والتشغيل ، كما لاحظ التقرير استمرار ظاهرة الحفر العشوائي للآبار.

وتضمن التقريرُ عدداً من التوصيات التي أكد من خلالها أهمية تحديد أولويات للمواقع المناسبة لإقامة السدود التخزينية ، وضرورة أن تنهض المجالس المحلية بمهمتها في إنشاء البرك والخزانات في المناطق التي يتعذر إقامة سدود تخزينية فيها ، كما أوصى الجهة المعنية بإدارة الموارد المائية بالقيام بدورها في الحد من الري بالغمر وتشجيع أساليب الري الحديث ووقف التوسع في زراعة القات ، ومنع زيادته نهائيا في القيعان والأودية ، ومنع استيراد الحفارات الخاصة ، مؤكدا ضرورة تعزيز مستوى التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بإدارة واستخدام المياه ، والإسراع بتنفيذ توصيات مجلس الشورى بشأن حصاد المياه بالعاصمة والمدن الرئيسية.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره ، بحضور الوكيل المساعد لوزارة الزراعة والري لشئون الري ومدير عام هيئة التنمية الزراعية ومدير عام الزراعة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومدير وحدة مراقبة المياه بوزارة الزراعة ومدير عام الموارد المائية بوزارة المياه والبيئة ومدير إدارة الري بوزارة الزراعة.

وسيواصل المجلس مناقشاته لهذا الموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الثلاثاء بمشيئة اللّه تعالى.

اطلع على سير العمل في الشعبة الجزائية المتخصصة

القضاء الأعلى يحيل عضوين في النيابة إلى مجلس المحاسبة

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الاسبوعى أمس، إحالة عضوين من أعضاء النيابة العامة لمجلس المحاسبة ، وإيقافهما عن العمل ، وذلك نظرا لقيامهما بالاخلال بواجبات الوظيفة ، ومن ذلك تأخير الإجراءات في بعض القضايا خلافا للقانون ومقتضيات العمل

كما اطلع المجلس في الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس القضاء الاعلى - رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي ,على تقرير سير العمل في الشعبة الجزائية المتخصصة وإحصائية القضايا المعروضة عليها .

واقر مجلس القضاء الأعلى استمرار دراسة مشروع التعديلات المتعلقة بقانون المرافعات والتنفيذ المدني ، والتي تضمنت مقترح تعديل 68 مادة من القانون.

ويأتي ذلك بناء على مذكرة رئيس مجلس القضاء الأعلى - رئيس اللجنة الخاصة بدراسة التعديلات الهادفة إلى تيسير إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم ، وإيجاد آلية عملية فاعلة لتنفيذ الأحكام القضائية.

واستمع المجلس إلى تقرير مقدم من رئيس المجلس عن نتائج الزيارة الميدانية التي قام بها ومعه بعض أعضاء المجلس إلى محافظة حضرموت ، في إطار خطة عمل المجلس لتنفيذ زيارات ميدانية للمحاكم والنيابات في محافظات الجمهورية ، للإطلاع على سير الاعمال فيها ، وتلمس هموم واحتياجات أعضاء السلطة القضائية ومعالجة أي مشكلات تعترض سير اعمالهم ، وكذا الالتقاء بالمواطنين في المناطق التي يتم زيارتها والاستماع الى شكاواهم واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

وأحال مجلس القضاء الأعلى ما تضمنه تقرير الزيارة من توصيات وملاحظات ،لاسيما في ما يتعلق بالمباني القضائية ، والكادر القضائي والإداري إلى وزير العدل لاتخاذ المعالجات المناسبة بشأنها .

كما استمع المجلس الى تقرير مقدم من وزير العدل عن مشاركته والوفد المرافق له في المؤتمر الثاني للعدالة ، الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة 27 - 28 من شهر إبريل الماضي ، وما خرج به المؤتمر من توصيات ، من اهمها إنشاء هيئة للنواب العموم في البلاد العربية وعلى ان يقوم النواب بإنشاء مكاتب اتصال في مكاتهم تتولى الاهتمام بمسائل التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية وعلى ان تعقد اجتماعاتها الدورية سنويا .

واطلع مجلس القضاء الأعلى كذلك على ما عرضه وزير العدل عما تم اتخاذه من قرارات بشأن الآلية الالكترونية لتوثيق وحفظ القرارات والأحكام القضائية في المحاكم التي تم توفير أجهزة الكمبيوتر فيها .

المؤتمر القومي العربي يتناول واقع القضية الفلسطينية منذ نكبة 48م

صنعاء/سبأ:

واصل المؤتمر القومي العربي أعمال دورته الـ 19 امس بصنعاء بعقد جلستي عمل برئاسة المفكر العربي عزمي بشارة ، كرستا لمناقشة القضية الفلسطينية وتقرير حول واقع المؤتمر القومي العربي .

وناقش المؤتمرون في الجلسة الأولى القضية الخاصة بالمؤتمر لهذه الدورة "فلسطين والأمة بعد 60 سنة على النكبة" من خلال ورقة من إعداد شفيق الحوت وقدمها عضو الأمانة العامة للمؤتمر عوني فرسخ.

وتناولت الورقة القضية الفلسطينية منذ النكبة عام 1948م والمراحل التي مرت بها والدور البطولي لأبناء المقاومة في الصمود والتحدي ومواجهة المخططات الصهيونية ، كما تضمنت الورقة استقراء للقضية الفلسطينية من ثلاثة محاور ركز الأول على - المشهد الفلسطيني- حيث سلط الضوء على الدور النضالي للمجتمع الفلسطيني وبداية مشواره في هذا الخضم منذ العام 1948م وما أكده من ثبات وتأكيد وجود في هذا المنحى البطولي.

وتناول المحور الثاني القضية الفلسطينية -على الصعيد العربي- حيث تطرق إلى الغاية من الاحتلال وأهدافه الإستراتيجية في أن يمثل هذا الكيان الغاصب حاجز فصل يحول دون تحقيق الوحدة العربية ، وبينت الورقة في هذه الجزئية التناقض بين المشروع الاستيطاني الصهيوني والتطلع العربي لتحقيق الوحدة العربية.

وتناول المحور الثالث - على الصعيد الصهيوني- ما يمثله حشد قادة وسياسيين من عدد من البلدان الغربية والكثير من الشخصيات الموالية لسياسة الكيان الصهيوني في مظاهرة استعراضية للاحتفال بالذكرى الـ60 للاحتلال معتبرا أن هذه التظاهرة تسعى إلى رفع معنويات الاحتلال الصهيوني التي أسقطت حرب العام 2006م أسطورتها المزعومة بان جيش اسرائيل لا يقهر ، وكذا توجيه رسالة إلى المقاومة العربية بأن إسرائيل لها حماتها على جانبي الأطلسي.

ولدى تعقيبها على الورقة دعت مداخلات المشاركين الى إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تمثل كل الفصائل ، وأكدت أن قضية اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية والتي انطلقت من مناطق الشتات قبل احتلال الاراضي الفلسطينية العام 1967م.

وخلال الجلسة الثانية تركزت المداولات والمناقشات في قضايا المؤتمر القومي العربي وتقييم أدائه وبلورة مقترحات لوسائل تعزيز دوره بما يحقق اهدافه المنشودة وذلك في ضوء مناقشة ورقة قدمها معن بشور، الأمين العام السابق للمؤتمر، والتي استعرض فيها مواقف ونجاحات المؤتمر ومراحل تطور أدائه منذ التأسيس عام 1990م وما مثله من منطلق أساسي لكثير من المؤتمرات والمنظمات العربية والقومية في مقدمتها المؤتمر القومي الإسلامي والمنظمة العربية للترجمة, المنظمة العربية لمكافحة الفساد وفكرة مؤسسة القدس وملتقى القدس الدولي في اسطنبول وملتقى الحق الدولي الذي سيقام نهاية العام الجاري.

ولفت بشور إلى بعض الإشكاليات في جوانب عمل المؤتمر، وقال " نحن نطمع مع إخواننا في كل المؤتمرات والمنظمات العاملة في مجالنا أن نكون مرجعية عبر مواقف ومبادرات تحقق التطلعات في هذا النهج وذلك لن يتم إلا حين يقوم كل عضو من أعضاء المؤتمر بدوره الفاعل في الدولة التي يوجد فيها" ، مشيرا إلى إشكالية التمثيل في دورات المؤتمر من خلال الارتفاع المتزايد للأعضاء الذين بلغ عددهم 700 عضو وما يعانيه المؤتمر في المقابل من ضعف التمويل وقلة الدعم.

وقد أكدت النقاشات حول الورقة على ضرورة رفد المؤتمر بدماء شابة وإيلاء اهتمام خاص بالعنصر النسائي ، كما تضمنت مقترحات ورؤى لتفعيل المؤتمر والنهوض بدوره وما يعول عليه في النهوض بالمشروع القومي العربي على جميع المستويات.

أوقفوا العبث ببيئة عدن

فيصل الصوفي

المهندس والخبير الجيولوجي المعروف إبراهيم عقبة قال إن الخراب الذي ألحق بجبال وشواطئ عدن لا يمكن إصلاحه.. فقد نخروا الجبال وردموا الشواطئ للحصول على "بقعة" وأقاموا عليها الأبراج والقصور والأسواق التجارية، ورغم أن هذا حدث بطريقة غير مشروعة وفي ظل قوانين ولوائح تحظر المساس بالبيئة والتركيبة الطبيعية للمدينة ومواقعها التاريخية، إلا أن الحالة أصبحت (أمراً واقعياً) ويصعب إزالة ما تم تشييده وإعادة ما تم سلبه من بطون تلك الجبال.

حسناً.. إذا كان ذلك الخراب لا يمكن إصلاحه، فإذن علينا رفع أصواتنا لإيقاف الذين يواصلون قضم الجبال بتلك الآلات العملاقة الآن.. ففي جبل حديد تواصل الفئران قضم الجبل، ومثل هذا يحدث في الخساف وفي الجبال المطلة على الساحل الذهبي وأماكن أخرى.. فإذا كان الأولون قد استغلوا نفوذهم وقوتهم المالية وفعلوها هناك، فالأخيرون يمكن أن يتوقفوا عن التخريب..

محافظة عدن واسعة ومعظم أراضيها لا تزال بيضاء، فلماذا يصر هؤلاء على الحصول على "بقعة" في بطن جبل أو في سفحه رغم أن تكاليف نقر ونهش الجبل للحصول على تلك البقعة باهظة للغاية.. تصوروا مثلاً أن أربع آلات عملاقة تنقر وتنهش وتقضم منذ عام في منطقة واحدة فكم يكلف ذلك صاحب المشروع "غير المشروع"؟! وبالطبع هم ليسوا مغفلين لأن الحصول على "بقعة" في ذلك المكان حيث أسعار الأرض عالية، هو استثمار مربح، كون سعر الشبر من الأرض يصل إلى ملايين.. مع ذلك نقول أوقفوهم و"اشبروا" لهم في المساحات البيضاء.. وإذا كان الأمر يتعلق بالبحر شقوا لهم قناة أو خورا.. هذا أهون مما يحدث الآن.